

عن العامل وهما تقدم فالاولى ان يكون من باب
 الحذف من الثاني دلالة الاول وسام معموله تنازعه
 كل من الافعال الثلاثة السابقة كذا عمل الاخ
 واظهر في الاولين وحذف وسياقي انه يذكر ذكر
 مضاف وجمع مضاف اليه وجمع مضاف وجام مضاف
 اليه ومذنب مضاف اليه معطوف على عام ونقد
 البيت ورافع واجريسيا وانصب بيتا لم جمع عام
 ومذنب واصافة لم جمع من اضافة الصفة
 للموصوف اي اجمع السلم او الاضافة للبيان وهي
 على معنى من اي السلم من اجمع وضابطه موجود
 وهوان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم
 وخصوص من وجه يجهان في مادة وينود كل
 في مادة فيجهان في جمع الذكر السلم وهو زيدون
 وينود اجمع في جمع التفسير وينود السلم في جمع المويث
 السلم والمصنف ان اجمع السلم كعام ومذنب
 وما المشبهما من كل علم او صفة اجمع فيها الشروط
 الالية برفع بالواو وينصب ويجر بالياء وكذا
 ما الحق بجا وسياقي يذكر ذكر فيما بعد بقوله وسية
 زين وبه عرونا انه ذكر الم قسمين اى
 فيما تقدم لاهنا وقد تقدم الكلام على جاي
 من شروط واحكام ثم ذكر في هذا البيت

ان اي وما عطف عليه لانه لم يذكر فيه ما حمل على جمع
 الذكر السلم بل ذكره فيما بعد بقوله وسية زين وبه
 عرونا انه وهو جمع الذكر السلم اي والمراد به
 ما لم فيه بناموزة اي هيتة وشكلة فلم يتغير
 قال لامة حينئذ وصف لوزة لاله واحترزه عن
 جمع التفسير وهو ما لم يسم فيه بقا عروه عن التفسير
 فانه يعرف بالوجاهات الظاهرة لا بالجوهر والسياتي
 وما حمل عليه اي يجمع الذكر السلم يعني ما الحق به
 في الاعراب بالحروف جامدا اي علم وصفة اي
 بعين غير علم في شرط في الجامد ان يكون علما
 ان لو اردل الجامد بالعلم للزم عليه رواية واحذ
 الشي شرط في نفسه وهذه تكملة القول عن
 التفسير وان كان المراد بالجامد في الواقع نفس
 الامر العلم ان قلت اشتراط العلم في اجمع
 والتشبيه لان العلم يدل على مورد والتشبيه و اجمع
 على مقدر فلا الرتبة او تشبيهه زالت
 مع انها شرطية واجيب بان اشتراط العلم
 بالنسبة لك فقام على جمعه او تشبيهه واشتراط
 زوالها عند جمعه او تشبيهه بالفعل فلا تاني حينئذ
 للتفرقة المذكورة وقوله ان اخرج به ما اذا كانت
 على نحو التشبيه وقوله ان اخرج به ما كانت

ان